العدد الخامس والعشرون
2008

مجلة كلية

الدعوة الإسلامية

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

1376 من وفاة الرسول ﷺ الموافق لعام 2008 مسيحي

- دقة التعبير في نهايات الآيات القرآنية
- الإيقاع النثري (صوره وخصائصه)
- صورة بلنسية في الموروث الأندلسي
- دور الإسلام في التواصل بين مناطق الساحل والصحراء الإفريقية

الشذوذ نوعان: عام وخاص، والأول تتجلى مظاهره في كل عمل ضار: كاللامبالاة، وعدم الاهتمام بمصالح الآخرين، وارتكاب ما لا يباح، والتفريط في الواجبات: دينية كانت أم دنيوية، والكذب، والغش، وأكل الربا والسرقة وغير ذلك مما يعد مخالفاً للشرائع، والقوانين، والآداب العامة التي تجب مراعاتها والحفاظ عليها.

والحق أن صور المخالفات التي تصدر عن الإنسان كثيرة، ومتنوعة ولو

أنك ذهبت تعدها لما وسعتك مثل هذه الصفحات، ولاحتجت إلى المزيد من الوقت كي تذكر بعضاً منها.

ولمّا كان هذا الموضوع معنياً بدراسة الشذوذ بالمعنى الأخص، أعني الشذوذ اللغوي: فإنني أترك الحديث عن الشذوذ العام، داعياً أصحاب الأقلام النظيفة والأفكار النيرة أن يلقوا الضوء على بعض صوره الضارة، ويحذروا الناس منه حتى لا يتمادوا في ارتكاب المخالفات، وعمل المنكرات في المجتمع المسلم الذي يجب أن يحافظ على قيمه وأخلاقه التي بها يسود ويبقى.

الشذوذ اللغوي:

الشذوذ اللغوي، أو الشذوذ بالمعنى الأخص: هو خروج بعض المسائل أو الكلمات عن القياس المتبع في وضع القواعد اللغوية، فكل مسألة تندرج تحت قاعدة كلية، ويشملها قانون معتمد فهي قياس، وعلى العكس من ذلك فإن الخارج عن تلك القاعدة يعد شاذاً، يحفظ ولا يقاس عليه، وهو ما يسمى في مصطلح الشعراء ضرورة.

ولكن هل الشاذ والضرورة بمعنى واحد؟ والخلاف بينهما لفظي... فيكون الشاذ عند النحاة ضرورة عند الشعراء، وفرق بعضهم بينهما فجعل المخالفة في الشعر ضرورة، وفي النثر شذوذاً.

وجاء في تعريف الضرورة: أنها ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، وهو خلاف ما يراه سيبويه، بأن الضرورة عنده: ألا يكون للشاعر عنه مندوحة، والضرورة مشتقة من الضرر وهو النازل مما لا مدفع له[1].

ولما قال المبرد بجواز جر حتى للضمير[2] تمسكاً بقول الشاعر[3]:

---

(1) ضرائر الأوسي، ص6.

(2) وهو عند الجمهور ضرورة.

(3) الرصف 8، المقرب 1: 194، الخزانة 9: 174.

فـــلا والله لا يـــلـــفـــى أنـــاس فـــتـــى حـــتـــاك يـــا بـــن أبـــي زيـــاد

اعترض عليه الرضى بأنه شاذ[4]، فاعترضوا عليه بأن الأولى أن يقول: ضرورة، لأنه لم يرد في كلام منثور.

ونريد أن نعرف هنا ما إذا كانت هذه الضرورات سماعية يوقف على ما سمع منها؟

أم هي قياسية، لنا أن نقيس عليه فيما ننظم من الشعر؟

والواقع أن في المسألة خلافاً، فبينما يرى بعضهم أن الضرورة أمر سماعي لا يسوغ للشعراء المحدثين أن يأتوا بشيء منه، يذهب ابن جني إلى خلاف ذلك وأنه يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب، وفي ذلك يقول:

سألت أبا علي عن هذا فقال: كما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم كذلك يجوز لنا أن نقيس منظومنا على منظومهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا[5].

وهذا قول صحيح؛ لأن داعي الضرورة هو الحفاظ على صحة القافية وسلامة الوزن، وهو أمر لا مندوحة للشاعر عنه، ولا يخص زماناً دون زمان.

إذاً فالضرورة أمر يرتكبه الشاعر إذا اضطر إليه غير مقيد بزمن.

والسؤال الذي يبرز الآن، هل تنحصر الضرورات في عدد معين بأن لا تتعداه، أم أنها لا حصر لها؟ والجواب أن الجمهور لا يرى حصرها في عدد محدد، وهو الصحيح.

وعزا بعضهم إلى الزمخشري أنه يحدد أنواع الضرورة بعشر، أخذاً من هذين البيتين المنسوبين إليه[6]:

---

(4) شرح الكافية، 4: 277.

(5) الخصائص، 1: 323.

(6) الضرائر، ص25.

ضرورة الشعر عشر عند جملتها وصل وقطع وتخفيف وتشديد

مد وقصر وإسكان وتحركة ومنع صرف وصرف ثم تعديد

وكان الشيخ أبو سعيد القرشي يحددها في مائة، ونظم في ذلك أرجوزة سماها: اللسان الشاكر في ضرورة الشاعر جاء فيها[7]:

سابعها ضرورة للشاعر في مئة مبيحة الضرائر

وأرى أنه لا داعي إلى هذا التحديد والتحكم الذي لا مبرر له، وقد مر أن المعول عليه في ذلك هو قول الجمهور الذي لا يقول بالتحديد فيها.

وأنواع التفلت أو الشذوذ في الأساليب العربية كثيرة: كصرف ما لا ينصرف ومنع المصروف، ومد المقصور، وقصر الممدود، وكسر نون الجمع والملحق به، والترخيم في غير النداء، وإيلاء إلا الضمير المتصل، وعدم النصب بأن المصدرية، ومجيء المضارع مرفوعاً بعد لم الجازمة، إلى غير ذلك مما عده النحاة شاذاً وخارجاً عن القياس.

وقبل دراسة نماذج مختلفة لهذا الشذوذ، وبيان درجة المخالفة في كل موضع، أذكر مثالين لما شذ عن القاعدة ليزداد الأمر وضوحاً، وذلك فيما يتعلق بقاعدة التصغير وهو أنه لا يصغر من الأسماء إلا المعرب، فلا تصغر الأسماء المبنية، ولا الأفعال ولا الحروف.

غير أن المتتبع لبعض الشواهد العربية يجد أن الفعل والاسم المبني قد وقع تصغيرهما، فمن الأول قول الشاعر[8]:

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا من هؤلائكن الضالِ والسَّمُرِ

ومن الثاني قول الآخر[9]:

(7) المرجع السابق نفسه.

(8) شرح الكافية، 1: 49، المغني، 2: 760.

(9) شرح التسهيل، 2: 25، ابن عقيل، 1: 183.

أو تحلفي بربك العلي أني أبو ذيالك الصبي

فأميلح في البيت الأول تصغير (أملح) وهو فعل ماض يفيد التعجب واقع بعد ما وهي نكرة تامة مبتدأ بها. (وذيّالك) في الثاني تصغير (ذلك) وهو اسم إشارة مبني على السكون فالتصغير في ذينك الموضعين محكوم عليه بالشذوذ لمخالفته القاعدة التي بني عليها التصغير.

وستتضح مظاهر هذا الشذوذ أكثر في دراسة نماذج مختلفة منه لبعض المواضع الخارجة عن القياس، وذلك على النحو الآتي:

ظاهرة الإعراب:

الإعراب في اللغة: البيان والوضوح، وفي الاصطلاح: هو التغيير، أو الحركات على خلاف بين النحاة، والإعراب من خواص لغة العرب؛ لاتساع ألفاظها وغزارة معانيها، ولذلك قيل: الإعراب فرع المعاني، وعلامة الإعراب قد تكون حركة وهو الأصل، وقد تكون حرفاً أو حذفاً ينوبان عن الحركة، وهذا واضح لا غبار عليه.

ومن مواضع الإعراب الفرعي الأسماء الستة، وألفاظها مشهورة، ولكن لا يتأتى لها هذا الإعراب إلا بشروط بينت في بابها، ومن الأسماء الستة (ذو) بمعنى صاحب، وهو الشرط الأول في إعرابها بالحروف، والثاني أن تضاف إلى اسم جنس ظاهر نحو: قابلت ذا الفضل، ومعنى ذلك أنها لا تضاف إلى العلم أو إلى الضمير، وإذا أضيفت إليه حكم عليها بالشذوذ، وهو ما نقف عليه في قول كعب بن زهير[10]:

صبحنا الخزرجية مرهفات أبار ذوي أرومتها ذووها

فذووها آخر البيت مضافة إلى الضمير، وهو ما جعلها في نظر بعض[11]

(10) شرح التسهيل، 3: 242، الهمع 4: 284.

(11) قال السيوطي: ولزم إضافة ذو وفروعه إلى اسم جنس قياساً، وإلى علم سماعاً، والمختار =

النحاة شاذة، ومثل ذلك ما رواه الأصمعي لأعرابي من بني تميم، وهو قوله[12]:

أهنأ المعروف ما لم تبتذل فيه الوجوه إنما يصطنع المعروف في الناس ذووه

ويرى بعض النحاة أيضاً أن (ذو) لا يصح جمعها بالواو، أخذا من شروطها العامة، وهي أن تكون مفردة. وإذا جمعت بالواو كانت شاذة، وفي هذا القول نظر، وأرى أن جمعها بالواو صحيح سائغ كما في البيتين السابقين؛ لأنه جمع يقتضيه المعنى ويفرضه المقام؛ ولأنه إذا أخبر عن الواحد قيل: ذو، وإذا أخبر عن الجمع قيل: ذوو، ولا شيء غيره، وهو في هذا ملحق بجمع المذكر السالم يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء، وليس فيه شذوذ على ما ترجح عندي.

الضمير:

جاء في تعريف الضمير: هو ما دل على متكلم أو مخاطب، أو غائب أو هو ما كنى به عن الظاهر اختصاراً. وبحث الضمير مهم في باب المعارف وهو باب له تقسيمات كثيرة واستعمالات مختلفة، وأحكام متنوعة، بينت في كتب النحو بياناً شافياً، إلا أن الذي يعنيني من أحواله هنا هو لحوق الشذوذ لبعض مسائله، وبيان ذلك فيما يلي:

يجيء الضمير متصلاً ومنفصلاً، ولكل منهما أحكام تخصه، وإذا كان المتصل هو الذي لا يبتدأ به، ولا يقع بعد إلا في الاختيار، فإن المنفصل على العكس في هذين الأمرين، ومثال الأول: التاء والهاء في ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[13] ومثال الثاني: (أنت) في قوله تعالى: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾[14] وبالفعل فإن

= جواز إضافتهما إلى الضمير، كما يفهم من كلام أبي حيان أن الجمهور عليه. الهمع 4: 283، و284، بتصرف.

(12) ويروى: إنما يعرف ذا الفضل، شرح التسهيل، 3: 242، والهمع 4: 284.

(13) سورة الفاتحة، الآية: 6.

(14) سورة الأنبياء، الآية: 86.

المتصل لم يقع ابتداء فيما ورد عن العرب وأما وقوعه بعد إلا فقد جاء في الاضطرار وهو ما نقرأه في قول الشاعر[15]:

أعوذ برب العرش من فئة بغت عليّ فما لي عوض إلاه ناصر

وقول الآخر[16]:

وما علينا إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار

أي: أحد، فالهاء في (إلاه) والكاف في (إلاك) ضميران متصلان وقعا بعد إلا مما جعل النحاة ينظرون إلى ذلك بعين الشذوذ، لخروجهما عن القاعدة في تعريف الضمير المتصل.

نون الجمع والملحق به:

الجموع في لغة العرب ثلاثة: جمع التكسير، وجمعا المؤنث والمذكر السالمان، وهذا الأخير هو المنتهي بواو ونون أو ياء ونون، وهذا لا يحتاج إلى توضيح، والنون فيه في مقابلة التنوين في الاسم المفرد، وهي هنا حرف وتجيء النون لمعان كثيرة وتكون اسماً وحرفاً: كنوني الإناث والتوكيد، والذي يهمني منها هنا هي نون الجمع والملحق به، والقياس فيها أن تحرك بالفتح، ولم ترد في القرآن إلا وهي كذلك مثل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[17]، و﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ﴾[18].

وإذا كان هذا هو القياس والشائع فيها فإن مجيئها في بعض المواضع مكسورة شاذ، وخارج عن قاعدة نون الجمع، وهو ما نجده في قول الشاعر[19]:

---

(15) شرح التسهيل، 2: 276، والتصريح، 1: 98.

(16) شرح الكافية، 2: 429، الارتشاف 2: 933 وفيهما وما تبالي.

(17) سورة المؤمنون، الآية: 1.

(18) سورة الأنفال، الآية: 66.

(19) ابن عقيل، 1: 68، الارتشاف 5: 2463.

عـرفـنـا جـعـفـرا وبـنـي أبـيـه وأنـكـرنـا زعـانـف آخـريـنِ

وجعفر هذا: رجل من بني يربوع، وبنو أبيه: إخوته، والزعانف: جمع زعنفة وهي أجنحة السمكة، وقد كنى بها الشاعر عن الأتباع، ويقال للئام القوم: الزعانف.

وقال سُحيم بن وثيل الرياحي[20]:

أكـل الـدهـر حـل وارتـحـال أمـا يُـبـقـي عـلـيّ ولا يـقـيـنـي

ومـاذا تـبـتـغـي الـشـعـراء مـنـي وقـد جـاوزت حـد الأربـعـيـنِ

فآخرين في البيت الأول: جمع لآخر، والأربعين في الثاني ملحق بالجمع ونونهما مكسورة وهو ما أدخلهما في باب الشذوذ، لأن القياس فيهما الفتح كما تقدم.

وهذا في النحو، وأما عند الشعراء فهي ضرورة اقتضاها النظم، ولو فتحت النون أو ضمت لاختل الوزن، وإذاً فلا مندوحة للشاعر عن الكسر هنا.

وجاء الشذوذ أيضاً في لفظ آخر مما ألحق بهذا الجمع، وبالتحديد في باب (سنين)، وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه، وعوض عنها الهاء، ولم يكسر مثل: سنة ومئة، وعزة، وعضة، وثبة، إلخ فقد قالوا في جمعها: سنون، ومئون وعزون، وعضون، وثبون، وكل ذلك جاء على القياس، والشرط متوفر فيها وهو الحذف، والتعويض، وعدم التكسير؛ لأنها إذا كسرت امتنع إلحاقها بجمع المذكر السالم، كما في شفة، فلامها محذوفة، والتاء عوض منها، ويصح تقديرها بالواو وبالهاء لقولهم في النسب: شفوي وشفهي. ولكن لا يصح جمعها بالواو والنون لتكسيرها على شفاه، وهذه قاعدة.

(20) شرح التسهيل، 1: 72، التصريح، 1: 79.

وقالوا: ظبة، لحد السيف، ولامها محذوفة، والتاء عوض منها، وجاء تكسيرها على ظباة، قال الشاعر مفتخراً[21]:

تسيل على حد الظباة نفوسنا ... وليست على غير الظباة تسيل

فقد جمعت ظبة في البيت جمع تكسير مرتين، ومقتضى ذلك أنها لا تجمع بالواو والنون، غير أنهم قالوا فيها: ظبون وظبين[22]، جمعا شاذاً بعيداً عن القياس.

نون الوقاية:

نون الوقاية حرف، وبناؤها على الكسر؛ لأنها متلوة بياء المتكلم، وتلزم الفعل بأنواعه الثلاثة مع الياء نحو: هو أكرمني، وتلحق بعض الأسماء والحروف كذلك، وسيأتي المثال لكل واحد منهما.

ولما كان الفعل لا يقبل الكسر مطلقاً لزمته نون الوقاية، فاصلة بينه وبين الياء المكسور ما قبلها، كالمثال المتقدم، وإذا حذفت النون من الفعل المتصل بالياء كسر آخره، وعدّ ذلك شذوذاً وخروجاً عن القياس، وذلك ما نلحظه في قول الشاعر[23]:

عددت قوى كعديد الطيس ... إذ ذهب القوم الكرام ليسي

والطيس: الرمل، وهو هنا كناية عن الكثرة، وليسي: فعل ماض ناقص مكسور الآخر لاتصاله بياء المتكلم، ولا فاصل هنا، وهو عين الشذوذ في البيت قالوا: وفيه شذوذ آخر، وهو مجيء خبر ليس ضميراً متصلاً (الياء) والقياس ليس إيّاي[24].

---

(21) وفي رواية تسيل على حد السيوف، وعلى هذا فلا شاهد في البيت.

(22) ابن عقيل، 1: 65، التصريح 1: 75.

(23) شرح التسهيل، 1: 136.

(24) ابن عقيل، 2: 105 وما بعدها.

ولكن هل تلزم نون الوقاية مع فعل التعجب الذي على صيغة (أفعل) إذا اتصلت به الياء؟

والجواب أنّ في المسألة خلافاً[25]، فالبصريون يوجبون ذلك بناء على مذهبهم وهو أن (أفعل) فعل جامد يفيد التعجب، تقول: ما أحوجني إلى صديق مخلص! وما أفقرني إلى عفو الله!

وخالف الكوفيون فقالوا: إن أفعل اسم لا فعل، وعلى مذهبهم فإثبات النون وحذفها جائزان، تقول: ما أحوجني وما أحوجي إلى عفو الله!، وهذا الأخير عدّه البصريون شاذاً، لأن الفعل إذا اتصلت به ياء المتكلم محال عندهم أن يخلو من النون.

ولحوق نون الوقاية للاسم المضاف إلى ياء المتكلم نادر في اللّسان العربي، حتى إنني لم أعثر عليه إلا في ثلاث كلمات هي: لدن وقد وقط، والأولى من هذه الكلمات ظرف مكان بمعنى عند، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾[26] والكثير فيها إثبات نون الوقاية، نحو: لدنّي، بتشديد النون وحذفها قليل ويرى بعضهم أنّه شاذ والصحيح الأول، وفي القرآن الكريم ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾[27].

قرأ الجمهور من لدنّي عذرا، بتشديد النون، وقرأ نافع وعاصم بالتخفيف[28]، وعليه فالقراءة بالتخفيف يمكن وصفها بالقلة، ولا شذوذ فيها؛ لأن ما قرئ به في السبع لا يوصف بالضعف أو الشذوذ.

وقطني وقدني اسمان بمعنى حسبي، والنون فيهما للوقاية، ولا تحذف إلا شذوذاً وقد اجتمع الإثبات والحذف في قول الشاعر[29]:

---

(25) الانصاف، 1:126، المسألة رقم 15.

(26) سورة النمل، الآية: 6.

(27) سورة الكهف، الآية: 75.

(28) البحر المحيط، 7:209.

(29) شرح الكافية، 2:453، ابن عقيل، 1:111.

قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الإمام بالشحيح الملحد

ويقصد بالخبيبين ابني الزبير، رضي الله عنهما ـ وحاشا أن يكونا ملحدين كما يقول هذا الشاعر المفتري، وقطني مثل قدني في الإثبات والحذف.

وحكم نون الوقاية مع (إنّ) وأخواتها مختلف، فقد يكثر كما في (ليت) وقد يقل كما في (لعل) ويستوي الأمران في البواقي منها.

وتلزم النون في (من)، و(عن) الجارتين قبل الياء، تقول: منّي وعنّي، ولا تحذف منهما إلا شذوذاً، وعليه قول الشاعر[30]:

أيها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني

بنون واحدة، وهو موضع الشذوذ في البيت عند بعضهم.

حذف عامل الظرف والجار والمجرور:

يقع الظرف والجار والمجرور مواقع مختلفة، فيسدان مسد الخبر والصفة والحال، والصلة، ويحذف عاملهما وجوباً إذا كان كوناً عاماً، اكتفاء بالظرف وأخيه... وينتقل الضمير من العامل المحذوف إلى الظرف والجار والمجرور وهذا واضح يدرك بأدنى تأمل.

وفي الثلاثة الأول يجوز تقدير العامل المحذوف باسم الفاعل: كائن أو مستقر أو موجود، وبالفعل: كان أو وجد أو استقر ونحو ذلك، ويتعين في الصلة تقدير الفعل لأنها لا تكون إلا جملة.

وإنما حذف العامل وجوباً لسد الظرف والجار والمجرور مسده، وهذا هو القياس ولا يذكر إلا شذوذاً، وهو ما نجده في قول الشاعر[31]:

لك العز إن مولاك عز وإن يهن فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

(30) شرح التسهيل، 1: 138، والخزانة، 5: 380.

(31) الارتشاف، 3: 1123، ابن عقيل، 1: 199.

فأنت مبتدأ، ولدى ظرف مكان متعلق بالخبر كائن، وهو عامل الظرف (لدى) وهو كما ترى مصرح به، وبذلك عد شاذاً وخارجاً عن القياس المتمثل في حذف عامل الظرف والجار وجوباً في المواضع الأربعة المتقدمة.

تقديم المبتدأ لزوماً:

الأصل في الكلام أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر مثل: الحكمة ضالة المؤمن، وعلي ذاهب، وهذا التقديم جائز، ولا مانع من قولك: ضالة المؤمن الحكمة، وذاهب علي.

وفي بعض المواضع يتقدم المبتدأ وجوباً، كأن يكون الخبر محصوراً، أو يقترن المبتدأ بلام الابتداء، إلى غير ذلك من الأمور التي توجب تقديمه، مثال الخبر المحصور: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[32].

وقول الشاعر:

وما المال والأهلون إلا ودائع ولا بد يوماً أن ترد الودائع

فالخبر في الآية والبيت متأخر كما ترى؛ لأنه محصور، وإذا تقدم في مثل هذه المواضع حكم عليه بالشذوذ، وهو ما نقف عليه في قول الشاعر[33]:

فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى عليهم وهل إلا عليك المعول

فالخبر المحصور تقدم في البيت مرتين وهما: (بك) و(عليك) وتأخر المبتدأ فيهما (النصر) و(المعول) وبذلك شذا عن القاعدة، وخرجا عن الحكم وهو تقديم المبتدأ إذا كان الخبر محصوراً.

ومن مواضع تقديم المبتدأ لزوماً أن يقع بعد لام الابتداء التي لها صدر الكلام نحو:

---

(32) سورة النساء، الآية: 171.

(33) شرح التسهيل، 1: 298، الضياء، 1: 191.

﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَىٰ﴾[34]، وهذا هو القياس والشائع في الاستعمال، وخلاف ذلك يكون شاذاً، واستعماله نادر، ومنه قول الشاعر[35]:

خالي لأنت ومن جرير خاله ينل العلاء ويكرم الأخوالا

فخالي خبر تقدم على المبتدأ المقترن بلام الابتداء، ولذلك عد من الشواذ ومن أعرب خالي مبتدأ، ولأنت الخبر دخله الشذوذ أيضاً، لاقتران خبر المبتدأ باللام[36]، وعلى كل حال ففي كل وجه من الإعرابين شذوذ فاعرفه.

هذا ولم يقتصر الشذوذ على المنثور والمنظوم من الكلام، وإنما تعداه إلى بعض القراءات التي تنسب إلى كثير من القراء، ومنهم الصحابي: كأبي هريرة وابن مسعود، وعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس، وابن عمر ـ رضي الله عنهم جميعاً ـ ومنهم التابعي ومن جاء بعدهم: كعمر بن عبد العزيز، والحسن البصري، وشريح القاضي، وأبي حيوة، وإبراهيم بن عبلة وعبد الوارث، وابن السميفع، وجعفر المنصور ـ رحمهم الله ـ وكان لكل واحد من هؤلاء قراءة تروى عنه، وتنسب إليه.

وقد اهتم بضبط هذه القراءات علماء عرفوا بالأمانة والصدق، وتحري الحقيقة كابن خالويه المتوفى سنة 370هـ وكتابه القراءات الشاذة، وقد عني بنشره (ج برجشتراسر) وكذلك الإمام ابن جني المتوفى سنة 392هـ وكتابه المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات.

ومن العلماء من لم يفرد للقراءات الشاذة كتاباً، وإنما تناولها ضمن موضوعات أخرى كالتفسير والإعراب، ومن هؤلاء: مكي في مشكل إعراب القرآن، والعكبري في التبيان، وأبو حيان في البحر المحيط، وغيرهم ممن كان لهم اهتمام بهذا الجانب.

---

(34) سورة الضحى، الآية: 4.

(35) التصريح، 1: 174، الخزانة، 10: 323.

(36) ابن عقيل، 1: 211 بالهامش.

وإذا كانت القراءات المعتمدة قد وصلت إلى أربع عشرة قراءة، فإن القراءات الشاذة أكثر من ذلك بكثير، ومن أراد الوقوف عليها فليطلبها في مظانها من كتب شواذ القراءات، وكل قراءة لا تتوفر فيها شروط ثلاثة فهي شاذة، والشروط هي:

1 ـ أن يتصل سندها، بحيث تؤخذ بالتواتر من القارئ حتى رسول الله ﷺ.

2 ـ أن توافق مصحف عثمان ـ رضي الله عنه.

3 ـ أن توافق اللغة العربية بوجه من الوجوه.

وتوفر هذه الشروط في قراءة ما يبعدها عن الشذوذ مثل: قراءة نافع وابن كثير... إلخ والواقع أن دراسة القراءات الشاذة في موضوع له أهمية كبرى؛ لما يشتمل عليه من أحكام وقواعد ومسائل في مجال الدراسات اللغوية، ولا يمكن استيعابه في مثل هذه الدراسة المختصرة، ويجب أن توجه إليه عناية طلاب الدراسات العليا للاستفادة منه فيما يسجلون من رسائل وأبحاث.

وسأكتفي هنا بدراسة نموذج واحد من شواذ القراءات، وهو ما يتعلق بقراءة مجاهد قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[37] قرأ الجمهور: لمن أراد أن يتم، بنصب (يتم) بناء على أن (أن) مصدرية ناصبة للفعل المضارع، وهو القياس فيها، وقرأ مجاهد (أن يتم)، برفع (يتم) وهي قراءة شاذة[38]، واختلف في تخريجها فقال البصريون: الرفع على إهمال (أن) حملاً لها على (ما) أختها[39].

وقد جاء مثل ذلك في النظم، ومنه قول الشاعر[40]:

أن تهبطين بلا دقو م يرتعون من الطلاح

(37) سورة البقرة، الآية: 233.

(38) شواذ ابن خالويه ص14.

(39) ابن عقيل، 2: 316 البحر، 2: 499.

(40) البيتان في شرح التسهيل، 4: 10، 11، والبحر المحيط، 2: 499.

وقول الآخر[41]:

أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وألا تشعرا أحدا

فأن في الآية، وفي البيتين مهملة لا عمل لها.

وذهب الكوفيون إلى أن (أن) في المواضع الثلاثة مخففة من الثقيلة[42] وليست مصدرية. وهذا القول في نظري أقوى من الأول، وأولى بالقبول... فما دام حمل (أن) هنا على وجه في العربية صحيح، فحملها على الشذوذ بعيد عن الصواب وتحكم لا مبرر له، هذا من وجه، ومن وجه آخر فإن في حمل بعض الحروف العاملة على المهملة هدماً للقاعدة التي وضعها النحاة في عمل الحرف إذا كان مختصاً وهو ما نقف عليه في القراءات المتواترة، وفي الفصيح من كلام العرب.

قال أبو حيان: (والذي يظهر أن إثبات النون في المضارع المذكور مع (أن) مخصوص بضرورة الشعر، ولا يحفظ (أن) غير ناصبة إلا في هذا الشعر والقراءة المنسوبة إلى مجاهد وما سبيله هذا لا تبنى عليه قاعدة)[43].

وبهذا تنتهي هذه الدراسة الموجزة لموضوع الشذوذ اللغوي، وهو موضوع واسع تناولت فيه بعض النماذج على سبيل المثال لا الحصر، وبحق فهو ميدان رحب، ومجال خصب في حقل الدراسات اللغوية، ويحتاج إلى المزيد من الاهتمام، وبذل الجهد والوقت.

* * *

(41) المصدر نفسه.

(42) المصدر نفسه.

(43) البحر المحيط، 2: 499.

مراجع البحث

1 ـ **الارتشاف**، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان، ط: الأولى، 1988م.

2 ـ **الإنصاف**، الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط: الرابعة، 1961م.

3 ـ **البحر المحيط**، أبو حيان الأندلسي، مراجعة صدقي جميل ومن معه، ط: الأولى، 1992م.

4 ـ **التصريح على التوضيح**، خالد الأزهري، ط: عيسى البابي الحلبي.

5 ـ **الخصائص**، ابن جني، تحقيق محمد النجار، ط: الثانية، 1952م.

6 ـ **الخزانة**، البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، ط: الأولى، 1967م.

7 ـ **شرح التسهيل**، ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ط: الأولى 1990م.

8 ـ **شرح الكافية**، الرضى، تصحيح د. يوسف عمر، ط: الأولى، 1973م.

9 ـ **شرح ابن عقيل**، ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، 1998م.

10 ـ **الضرائر**، محمد الألوسي، ط: دار البيان بغداد 1320هـ.

11 ـ **الضياء**، محمد النجار، ط: الأولى، 1968م.

12 ـ **المقتضب**، المبرد، تحقيق عضيمة، ط: الأولى.

13 ـ **المغني**، ابن هشام، تحقيق د. مازن ومحمد علي ط: الأولى، 1964م.

14 ـ **الهمع**، السيوطي، تحقيق هارون ومكرم، ط: الثانية، 1987م.